THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــــان

وفد الجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

يلقيه

السكرتير الأول قصي الضحاك

أمام

اللجنة السادسة

حول البند /١٠٧/ المعنون:

"التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٢٠١٤/١٠/٧

السيد الرئيس،

أود أولاً أن اهنئكم بانتخابكم رئيساً للجنة السادسة، وأتوجه بالتهنئة أيضاً لأعضاء المكتب وأتمنى لهم النجاح في مهامهم.

وينضم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه الزميل ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

تجدد الجمهورية العربية السورية تأكيد إدانتها للإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره، وبصرف النظر عن أسبابه وهوية مرتكبيه، وتؤكد أن الأعمال الإرهابية هي إعمال إجرامية لا يمكن تبريرها بأي حالٍ من الأحوال.

لقد حذرت بلادي من آفة الإرهاب منذ ثمانينيات القرن الماضي، ودعت، منذ ذلك الوقت، إلى وضع تعريف محدد للإرهاب وإيجاد أطر قانونية دولية لمكافحته ومعالجة مسبباته. وأكدت سوريا مراراً أن الأمم المتحدة هي المحفل الدولي الأساسي لتنسيق وتعزيز الجهود الدولية الرامية للقضاء على التهديد الذي يمثله الإرهاب للأمن والسلم الدوليين وسلامة واستقرار الدول ورفاه الشعوب. وفي هذا السياق يود وفد بلادي أن يعرب عن ارتياحه لما أسفر عنه مؤتمر الاستعراض الرابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والقرار المعتمد بتوافق الآراء في ختام هذا الاستعراض، والذي أشار للمرة الأولى إلى ضرورة التصدي للتهديد الذي يمثله "المقاتلون الإرهابيون الأجانب". كما يعرب وفد بلادي عن الارتياح أيضاً لاعتماد مجلس الأمن للقرارين ٢١٧٠ و٢١٧٨.

ويؤكد وفد الجمهورية العربية السورية أن نجاح جهودنا لمكافحة الإرهاب يقتضي التنفيذ الكامل والفعال لهذه القرارات وغيرها من الصكوك الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب، والابتعاد عن التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة في مكافحة الإرهاب، والامتناع عن محاولة إيجاد الذرائع لمرتكبي الأعمال الإرهابية، والكف عن تصنيف الإرهاب بإرهاب حلال وإرهاب حرام، وإرهاب معتدل وآخر متطرف، واستبعاد جميع أشكال ومحاولات الربط بين الإرهاب وبين نضال الشعوب الرازحة تحت نير الاحتلال في سعيها لممارسة حقها في تقرير المصير.

السيد الرئيس،

دأب وفد بلادي خلال السنوات الثلاث الماضية على إطلاع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأجهزة المعنية في هذه المنظمة على الأعمال الإرهابية الوحشية التي تستهدف سوريا دولة وشعباً والتي يرتكبها إرهابيون عابرون للحدود ومرتزقة أجانب ممن يخوضون حروب الغير بالوكالة على الأرض السورية. وحذرنا المجتمع الدولي من خطورة الإرهاب الذي يضرب سورية ومن امتداده إلى دول المنطقة ومنها إلى العالم، وكشفنا الدور الذي قامت به حكومات دول أعضاء في الأمم المتحدة، وفي مقدمتها حكومات تركيا والسعودية وقطر، في دعم الإرهاب واستخدامه كأداة لسياستها الخارجية ولخدمة أجنداتها في بلادي على مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة". ولم يعد ما قامت به هذه حكومات هذه الدول من استقدام لمقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتزقة من شتى أنحاء العالم ودعمهم وتمويلهم وتدريبهم وتسليحهم ومدهم بالفتاوى التكفيرية المتطرفة قبل إرسالهم إلى سوريا لم يعد كل هذا خافياً على أحد فالمجتمع الدولي بأسره يلمس حالياً نتائج دعم هذه الحكومات وغيرها اللا محدود للإرهاب وانتهاكاتها للقانون الدولي.

وقد بقي ما يسمى بالمجتمع الدولي صامتاً أمام مناشداتنا حتى تنامى التهديد واستفحل الخطر فبادرت دول لتشكيل ما يسمى بالائتلاف الدولي لمواجهة تنظيم "داعش" الإرهابي وذلك خارج إطار الأمم المتحدة. وكانت الحكومة السورية قد أعلنت استعدادها وجاهزيتها للتعاون الإقليمي والدولي، من خلال إنشاء ائتلاف دولي أو إقليمي يحظى بدعم الشرعية الدولية، أوعبر التعاون الثنائي، لمكافحة الإرهاب، فالجمهورية العربية السورية كانت ومازالت تحارب الإرهاب المتمثل في تنظيمي "الدولة الإسلامية في العراق والشام" و"جبهة النصرة" وغيرهما من التنظيمات الإرهابية الأخرى، إلا أن الدول الداعمة للإرهاب تصدرت الصفوف الأولى في الائتلاف الدولي الأمر الذي يلقي بشكوك حول مصداقية هذا الائتلاف وأهدافه، ويطرح تساؤلات حول ما ستقوم به الولايات المتحدة وحلفاؤها لإلزام حكومات تركيا وقطر والسعودية المتحالفة معها بالكف عن نشر ودعم وتمويل الإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

إن سوريا مع أي جهد دولي يصب في محاربة ومكافحة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره ومسمياته على أن يتم هذا الجهد في إطار الحفاظ الكامل على حياة المدنيين الأبرياء واحترام السيادة الوطنية ووفقاً للمواثيق الدولية. ويؤكد وفد بلادي أن توجيه

ضربات عسكرية ضد التنظيمات الإرهابية لن يحقق أهدافه المعلنة في حال تم على نحو يتعارض مع المواثيق الدولية ودون التعاون والتنسيق مع الدول المعنية، وإذا لم يترافق مع إلزام الدول المحرضة والداعمة للإرهاب بالكف عن ممارساتها التي تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين

السيد الرئيس،

إن الجمهورية العربية السورية طرف في عشر اتفاقيات من الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وهي تبذل جهوداً حثيثة في إطار الجهد الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واتخذت الحكومة السورية خطوات هامة، وأصدرت عدداً من التشريعات التي وفرت الأرضية القانونية اللازمة لمكافحة الإرهاب. وكانت سوريا قد انضمت للاتفاقيات الإقليمية المرتبطة بمكافحة الإرهاب، وأبرمت عدداً من الاتفاقيات الثنائية بهذا الشأن، وهي لا تزال تحترم التزاماتها رغم خرق بعض الأطراف الأخرى العربية والإقليمية لها، وستواصل سوريا العمل الجاد والتعاون لمكافحة الإرهاب وذلك في إطار موقفها المبدئي وقواعد القانون الدولي والتزاماتها الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس،

إن العمل الدولي المشترك للتصدي لظاهرة الإرهاب سيبقى قاصراً طالما استمرت الازدواجية في المعايير واستمر التغاضي عن إرهاب الدولة الذي دأبت إسرائيل على ممارسته بحق أهالي الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى. كما أن جهود مكافحة الإرهاب ستبقى غير ذات فعالية ما لم يتم إلزام إسرائيل بالكف عن دعم تنظيم "جبهة النصرة" الإرهابي وغيره من التنظيمات الإرهابية التي تنشط في منطقة خط الفصل والتي قامت مراراً بخطف واحتجاز عناصر من حفظة السلام العاملين في الأندوف. وهذا الدعم موثق في تقارير الأمانة العامة حول الأندوف.

السيد الرئيس،

تأمل بلادي أن يتم إنجاز الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب، ونشكر في هذا الصدد الجهود التي قامت بها اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول ١٩٩٦، ومن المؤسف أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى توافق حول هذه الاتفاقية رغم المرونة التي أبدتها بعض الوفود.